

محاضرات في المحاسبة المالية المعمقة 01

سنة ثلاثة ليسانس جميع التخصصات

المحور الأول: مدخل عام للمحاسبة

أولاً: مفاهيم حول المؤسسة

1- تعريف المؤسسة: هي مجموعة من الوسائل المادية والموارد البشرية تخرج من أجل انتاج سلع وخدمات

بهدف تحقيق الربح

2- وسائل المؤسسة: تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

أ- الوسائل المادية: هو كل ما تستخدمه المؤسسة في نشاطها كالآلات والتجهيزات، الأراضي، المعدات، وموارد أولية ...

ب- وسائل مالية: ويتمثل فيما تمتلكه المؤسسة من أموال خاصة توضع تحت تصرفها لمدة غير محددة وكذا القروض المتحصل عليها من البنك

ت- لموارد البشرية: وتمثل في الطاقات البشرية المستخدمة من المؤسسة (العمال والموظفين ...)

3- تعريف المحاسبة: هو نظام معلومات يسمح بتبويب وتسجيل ومعالجة المعلومات من أجل اتخاذ القرارات وهي الأداة لتنظيم المعلومات المالية حسب الأنشطة اليومية بشكل نفدي ومادي بهدف تقسيم قوائم مالية صحيحة تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين.

4- أهداف المحاسبة:

- تحديد نتيجة نشاط المؤسسة (ربح - خسارة)؛

- وسيلة إثبات قانونية؛

- أداة إعداد التشريع الضريبي المتعلق بنشاط المؤسسة؛

- وسيلة لتحديد المركز المالي في نهاية كل سنة وإعداد القوائم المالية؛

- وسيلة لتقدير ومراقبة ايرادات ومصروفات المؤسسة؛

5- أنواع المحاسبة:

أ- المحاسبة الوطنية: هي أداة المدف منها هو إعطاء صورة رقمية شاملة على أن اقتصاد الوطني لسنة معينة من خلال استغلال مختلف المعطيات الاقتصادية.

ب- المحاسبة العمومية: هي مجموعة من القواعد القانونية تبين وتحكم كيفية تنفيذ ومراقبة الميزانية العمومية على مستوى كل الابادات والواردات.

ت- محاسبة المؤسسة: وهي المحاسبة العامة، المحاسبة التقديرية، المحاسبة التحليلية.

6- مبادئ المحاسبة: هي عبارة عن مجموعة من القواعد والأسس التي يلتزم بها المحاسب

أ- الفروض المحاسبية:

- وحدة المحاسبة: تسمى المؤسسة الاقتصادية بوحدة المحاسبة

- استمرارية الوحدة المحاسبية: يفترض أن تزاول المؤسسة نشاطها باستمرار

- النقود كوحدة قياس: تسجل كل العمليات بشكل نفدي لتحديد النتيجة (ربح - خسارة)

- استقلالية الدورات المحاسبية: كل دورة تتحمل فقط ايراداتها ومصاريفها

ب- المبادئ العامة للمحاسبة: هناك عدة مبادئ منها ما يلي:

- مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ أن كل العمليات المسجلة يجب أن تقوم على أساس التوازن بين المدين والدائن.

- مبدأ التكلفة التاريخية: تعتبر أساس تقييم موجودات المؤسسة وتتضمن التكلفة ثمن الشراء الزائد مصاريف الشراء المتعلقة بالأصل.

- مبدأ القيد المزدوج: كل تسجيل محاسبي يخص على الأقل طرفين أين مدين وأيسر دائن بحيث يجب أن يكون الطرفين متساوين

- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: يجب استخدام نفس الطرق المحاسبية خلال الدورة.

- مبدأ الافصاح الشامل: يقضي هذا المبدأ احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات التي تكون ذات مصداقية.

- مبدأ السنوية: في الحالة العامة أمد الدورة المحاسبية تكون سنة أو أقل.

7- التدفقات:

أ- تعريف التدفقات: هي انتقال المعلومات والوسائل المادية والمالية والخدمات بين المؤسسة ومتاعليها

أو داخل المؤسسة ذاتها¹.

ب- تصنیف التدفقات:

التدفقات



تدفقات اقتصادية



تدفقات معلوماتية

¹ بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، منشورات كلية، الجزائر، 2013، ص: 08.

تدفقات خارجية	تدفقات داخلية	تدفقات مالية	تدفقات داخلية	حسب طبيعتها	حسب عدد العاملين
---------------	---------------	--------------	---------------	-------------	------------------

ثانياً: الميزانية: باختيار كل مؤسسة تبدأ نشاطها بتوفير الموارد الضرورية للحصول على وسائل الاستغلال المختلفة لذلك فإن بداية العمل الحاسبي هي الميزانية الاقتصادية فالسؤال المطروح، ما هي الميزانية الافتتاحية؟ وكيف يتم إنشائها؟ وكيف تتأثر بالعمليات المالية التي اتخذت في المؤسسة؟

1- الموارد والاستخدامات:

المؤسسة كما أسلفنا هي تركيبة لوسائل مادية وبشرية ومالية لتحقيق هدف موحد فباستعمال الوسائل المادية من الآلات ومواد لا يمكن إلا عن طريق اليد العاملة وكلها لا يمكن الحصول عليه إلا بالأموال أو عن طريق اللجوء إلى الغير أي مؤسسات أخرى أي نميز بين مجموعتين الأولى هي الوسائل أو الاستخدامات والثانية هي الموارد

أ- الموارد: وتنقسم إلى نوعين:

- من داخل المؤسسة: وتمثل في مساهمات الشركاء، الدولة، أرباح لسنوات سابقة ويطلق عليها بالأموال الخاصة.

- من خارج المؤسسة: هي أموال توضع تحت المؤسسة مؤقتاً ويطلق عليها الديون

ب- الاستخدامات: بمجرد الحصول على الموارد لشرع المؤسسة في استعمالها بشراء مباني، تجهيزات، مواد والباقي يوضع في الصندوق أو البنك أو غيرها من المؤسسات المالية

$$\text{الموارد} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الديون}$$

$$\text{الاستخدامات} = \text{الوسائل المالية} + \text{المعنوية (شهرة)} + \text{الحقوق}$$

$$\text{مع تحقيق شرط الموارد} = \text{الاستخدامات}$$

2- تعريف الميزانية:

هي ميزان عاكس للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين فتبين موجودات المؤسسة وما عليها من مطلوبات من قبل المالك أو الغير ولهذا تسمى بقائمة المركز المالي وتحافظ دائماً على توازنها

$$\text{الأصول (الاستخدامات)} = \text{الخصوم (الموارد)}$$

3- ترتيب الميزانية حسب (سيولة - الاستحقاق):

- أ- **درجة سيولة الأصول:** أي مدى قابلية تحول الأصول إلى سيولة فالأكثر سرعة للتحول إلى نقود ونقول عنها أنها أكثر سيولة وتكون أسفل الميزانية عكس المبتدات التي تبقى لمدة أطول مثل: المباني والأراضي والآلات لأن المدف منها هو استغلالها لمدة زمنية طويلة حيث من خلال هذا المبدأ يمكن تقسيم الأصول إلى قسمين:
- **أصول جارية:** هي التي تحول إلى سيولة خلال الدورة المحاسبية أقل من سنة.
 - **الأصول الغير الجارية:** هي الأصول التي تحول إلى سيولة خلال مدة لا تفوت سنة
- ب- **درجة استحقاق الخصوم:** هي التزام المؤسسة اتجاه الغير ناتج عن أحداث ماضية يجب تسويتها بخروج موارد وتنقسم إلى قسمين:
- **الالتزامات المؤسسة لملوكها:** وهو ما يسمى بالأموال الخاصة أو حقوق الملك ويكون من رأس المال زائد الأرباح الغير الموزعة مطروح منها خسائر الدورات السابقة ويعتبر أقل المطلوبات استحقاقاً إذ لا يطلب إلا عند التصفية أو تغير رأس المال بالقصاصان
 - **الالتزامات المؤسسة اتجاه الغير:** هي التزامات المؤسسة اتجاه المؤسسات المالية أو مورديها ويمكن أن ينقسم إلى قسمين طويلة الأجل أكثر من سنة وقصيرة الأجل أقل من سنة.

4- ترتيب الأعمال المحاسبية من 01/01/ن إلى 01/01/ن+1

- 1 تسجيل القيد الافتتاحي في اليومية
- 2 إنشاء الميزانية الافتتاحية
- 3 تسجيل الأعمال اليومية للدورة
- 4 الترحيل إلى دفتر الأستاذ قبل الجرد المادي
- 5 إعداد الميزان المراجعة قبل الجرد
- 6 إنجاز أعمال الجرد المادي
- 7 تسجيل أعمال الجرد المادي وإجراء التسويات
- 8 الترحيل إلى دفتر الأستاذ بعد الجرد المادي والتسويات
- 9 إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد وقبل تجميع الحسابات

- 10- تجميع الحسابات الفرعية في الحسابات الرئيسية
- 11- إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد وبعد تجميع الحسابات
- 12- إعداد الكشوف المالية
- 13- تحديد النتيجة الصافية
- 14- اقفال الحسابات
- 15- إعادة فتح الحسابات في 01/01/ن²

المحور الثاني: معالجة حالات خاصة في المخزون (التخفيضات، TVA، المردودية)

1- حسابات المخزون حسب معيار IAS 2

أ- تعريف الأصول المتداولة: حدد المعيار (01) شروط اعتبار أصل ضمن الأصول المتداولة وفق الشروط التالية:

- احتمال أن يتحقق الأصل خلال الدورة التشغيلية وهو مخصص للبيع أو الاستعمال خلال الدورة
- عندما يكون الغرض الأساس من الأصل هو المتاجرة ويتوقع تحقيقه خلال 12 شهر
- إذا كان الأصل نقود أو ما يماثلها.

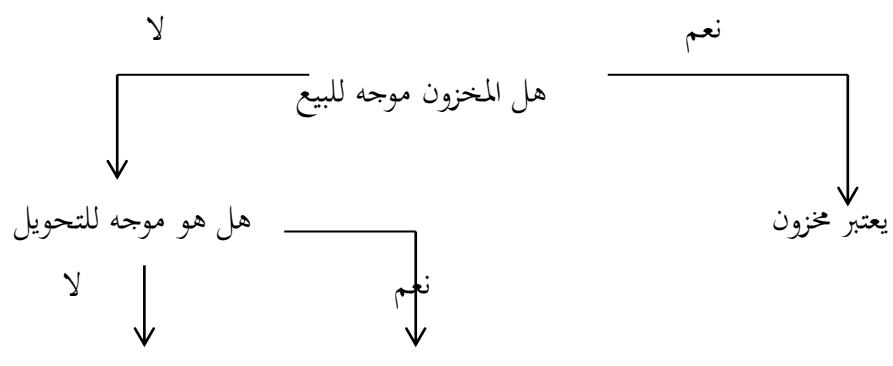
ب- تعريف المخزون: حسب المعيار الحاسبي (2) تعتبر المخزونات الأصول التي يتم الاحتفاظ بها من أجل البيع أو التصنيع بعرض البيع بما في ذلك المواد واللوازم.

ت- أنواع المخزون:

- بالنسبة للمؤسسة تجارية: تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها على حالتها
- بالنسبة للمؤسسة انتاجية: تقوم بشراء المواد ثم تحويلها ثم بيعها
- بالنسبة للمؤسسة خدمية: تقوم بشراء المواد للإنتاج وبيع واستهلاك

ث- كيفية تمييز المخزون:

القاعدة الأساسية للتمييز بين المخزون غيره هو معرفة استخدام وتوجيه الأصل



² محمد كواش، التسيير المحاسبي والمالي، وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار المعاصر الجديد، الجزائر، 2016، ص: 138.

هل هو موجه للاستهلاك النهائي تعتبر مخزون

لا نعم

إذا مثبتات يعتبر مخزون

2- الشراء بمخالف التكاليف والتخفيضات و **TVA**

2-1- التخفيضات التجارية: تمنح في حالة الشراء أو البيع وترتبط بطبيعة المخزون ومواصفاته وهي أعلى أنواع منها:

- الحسميات: تمنح بسبب وجود عيب في البضاعة أو المنتوج أو أنها غير مطابقة للمواصفات
- التنزيلات : تمنح بسبب كبر أو ضخامة العملية التجارية
- المرجعات: تمنح إذا بلغت حجم التعاملات حداً متفقاً عليه مسبقاً أو بسبب طول مدة التعامل

2-2- التخفيضات المالية: يمنح هذا النوع من التخفيض في حالة الشراء والبيع بسبب تعجيل الدفع قبل تاريخ الاستحقاق قيمة البضاعة المباعة أو المشتريات وهو نوع واحد.

2-3- الرسم على القيمة المضافة **TVA**

أ- **TVA** تعريف: هي عبارة عن ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك يتحملها المستهلك الأخير والمؤسسة ما هي إلا وسيط حيث تعيّر مجموع لهذا النوع من الرسوم.

- ب- العناصر المستثنىات من **TVA**: تستثنى العناصر التالية:
- التخفيضات التجارية والمالية
 - المبلغ المدفوع برسم الأمانة على الغلافات القابلة للاسترجاع
 - المدفوعات على المصارييف النقل التي قام بها البائع بنفسه لتسليم السلع الخاضعة للرسم
 - الضرائب والرسوم الأخرى لا تُحسب عليها³

³ بلقاسم توزة، مطبوعة المحاضرات حول المحاسبة العامة للمؤسسة طبقاً لنظام المحاسبي المالي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، حيحل، 2015/2016، ص: 55.

2- إعداد فاتورة المشتريات:

*****	+ ثمن الشراء
(*****)	ـ تخفيفات حسومات
(*****)	ـ تخفيفات تزيلات
(*****)	ـ تخفيفات المرتجعات
*****	= الصافي التجاري
(*****)	ـ تخفيفات مالية
*****	= الصافي المالي
*****	+ مصاريف الشراء التي يتحملها المشتري
*****	+ الرسم على القيمة المضافة
*****	= صافي الدفع

2- التسجيل المحاسبي للفاتورة تتضمن تخفيف تجاري في نفس الفاتورة

حالة شراء: بجري التسجيل المحاسبي التالي:

القيد الأول:

768 تخفيفات مالية على المشتريات	401	512	4456	38
*	*		*	*

القيد الثاني:

38	30
*	*

حالة البيع:

القيد الاول

TVA 4457	700 مبيعات بضاعة	513 512 411
_____		_____

القيد الثاني:

30	60
_____	_____

6-2- تخفيضات تجارية في قانون مستقلة:

إذا وردت تخفيضات تجارية في فاتورة خارج الشراء أو البيع فإنها تسجل في دفتر اليومية وفقا للقيد التالي:

حالة شراء:

إعداد فاتورة التخفيض التجاري

قيمة التخفيض HT

الرسم على القيمة المضافة TVA

المبلغ المستحق TTC

ح/ 609 تخفيضات تجارية دائن

ح/ 4456 دائن

ح/ 401 مورد مدين

TVA 4456	609 تخفيضات	401 مورد
_____		_____

حالة البيع:

- إعداد الفاتورة

ح/ 709 تخفيضات تجارية على المبيعات قيمة التخفيضات

الرسم	TVA 4457	ح/
المبلغ المستحق	ح/ 411	الزيون
709	TVA 4457	411 الزيون
المعالجة المحاسبية للتخفيفات المالية ضمن نفس الفاتورة:		
1 - حالة الشراء:		

768 تخفيض مالي على المشتريات	TVA 4456	512 البنك	380
_____	_____	_____	_____
2 - حالة البيع:			

512 البنك	668 تخفيض مالي على المبيعات	700 مبيعات بضاعة	TVA على المبيعات
_____	_____	_____	_____

المعالجة المحاسبية للتخفيفات المالية في فاتورة مستقلة

أ - حالة الشراء:

TVA 445	768 إيرادات مالية على م	401 المورد
_____	_____	_____

411 الزيائن	TVA 4457	668 تخفيض مالي على المبيعات
_____	_____	_____

المحور الثالث: محاسبة الغلافات:

تمهيد: يوجد صنفين من الغلافات التي تستعمل في التغليف المخزون لحمايته أثناء العمليات التجارية (البيع، الشراء، التخزين، النقل ...) وهي على نوعين:

- غلافات غير قابلة للاسترجاع (مستهلكة)
- غلافات قابلة للاسترجاع (متداولة)

1- غلافات غير قابلة للاسترجاع: هي التي تحتوي على مخزون وتستهلك بمجرد استعمال المخزون، مثل:

الغلافات والقرورات البلاستيكية ...

2- المعالجة المحاسبية للغلافات المستهلكة:

- عند شرائها تسجل على أساس مواد ولوازم
- عند شراء البضاعة أو المواد داخل الغلافات الغير مسترجعة تعتبر قيمتها جزء من تكلفة شراء المخزون
- عند بيع الغلافات الغير المسترجعة بمفردها تعتبر مبيعات بضاعة.

مثال:

قامت مؤسسة تجارية بشراء بضاعة داخل غلافات مستهلكة من عند المورد وتضمنت الفاتورة ما يلي:

ثمن الشراء 190.000 خارج الرسم غلافات غير مسترجعة 10.000 والرسم على القيمة المضافة 17% تم

استلام الفاتورة مع البضاعة

المطلوب: سجل العملية في يومية الزيون والمورد علماً أن تكلفة البضاعة المباعة 150000

الحل:

عند المشتري:

200.000	مشتريات البضاعة	380
34.000	على المشتريات TVA	4456
234.000	مورد المخزون	401
200.000	بضاعة	30
200.000	مشتريات بضاعة	380

عند المورد:

234.000	مشتريات البضاعة	411
200.000	مبيعات بضاعة	700
34.000	على المبيعات TVA	44567
150.000	بضاعة مستهلكة	60
150.000	بضاعة	30

ملاحظة: في حالة شراء أغلفة غير مسترجعة بهدف استعمالها تعالج على أساس مواد ولوازم.

3- الغلافات القابلة للاسترجاع (متداولة):

أ- عند اقتضاء الغلافات المتداولة تسجل ضمن الأصول الثابتة: تسجل بتكلفة شرائها وعند انتاجها تقيم بتكلفة الانتاج وتسجل ضمن ح/ 218 أصول ثابتة أخرى وفق القيد المحاسبي التالي:

512	4456	218
_____	_____	_____

ب- عند استعمال الغلافات المتداولة:

- تسجل عند المشتري (الزيون) ثمن فاتورة الشراء في حساب الأمانات المدفوعة ح/ 4096
- تسجل عند البائع (المورد) في حساب الغلافات برسم الأمانة ح/ 4196

مثال:

في 15/11/2015 قامت مؤسسة بشراء البضاعة داخل غلافات متداولة من عند موردها وتضمنت فاتورة الشراء ما يلي: ثمن الشراء 500.000 دج / تخفيض تجاري 5% و TVA 17% ، غلافات قابلة للاسترجاع بعد 15 يوم من تاريخ الشراء بقيمة 80.000 دج تم استلام الفاتورة مع البضاعة في نفس اليوم علماً أن تكلفة البضاعة المباعة 350.000 دج

الحل:

500.000	ثمن الشراء
(25000)	تخفيض تجاري
475.000	الصافي التجاري
80.750	TVA
80.000	غلافات متداولة
635.750	المبلغ المستحق TTC

عند الربون:

	475.000	مشتريات بضاعة		380
	80.750	TVA على الشراء		4456
	80.000	أمانات مدفوعة		4096
635.750		مورد المخزون	401	
	475.000			30
475.000		مشتريات بضاعة	380	

عند المورد البائع

	635.750	زيائن		411
	475.000	مبيعات بضاعة	700	
	80.750	TVA على المبيعات	4457	
	80.000	أمانات تحت التسديد	4196	
	350.000	بضاعة مستهلكة	600	
350.000		بضاعة	30	

المحور الرابع: محاسبة الأوراق التجارية:

1- تعريف الأوراق التجارية:

عرف القانون التجاري الأوراق التجارية على أنها أوراق قابلة للتداول بالطرق التجارية وتمثل موضوعه مبلغ من النقود يستحق الوفاء عند الاطلاع أو في موعد معين ويستقر العرف التجاري على قبولها كأداة للوفاء شأنها شأن النقود.

2- أنواع الأوراق التجارية:

أ- الكمبالة: يمكن تعريفها على أنها ورقة تجارية غير معلقة بشرط صادرة من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر مدین يسمى المسحوب عليه بأن يدفع بمجرد الاطلاع أو بتاريخ محدد مبلغًا معيناً من النقود إلى الساحب أو مستفيد آخر أو الحامل للورقة وتحتوي الكمبالة على المعلومات التالية:

- اسم الساحب

- اسم المسحوب عليه

- اسم المستفيد

- تاريخ الاستحقاق

- المبلغ بالحراف والأرقام

- إمضاء الساحب والمسحوب عليه

- الجهة المسددة

- رقم الحساب المسحوب عليه لدى الجهة المسددة (البنك)

لذلك وجب أن يكون لدى المسحوب عليه مبلغًا كافي عند تاريخ الاستحقاق

ت- خواص الكمبالة:

• **الظهور:** يقصد بعملية التظهير بتحويل ملكية الورقة التجارية من مالكها الأصلي إلى مالك جديد

وبذلك بالتنازل عنها وذلك بكتابة على ظهر الورقة عبارة لأمر السيد (المستفيد)

- **خصم الكمبيالة:** يقدم حامل الكمبيالة الورقة للبنك طالباً خصمها إلى الاستفادة من المبلغ قبل تاريخ استحقاقه فيأخذ البنك مقابل هذه العملية عمولة ويحل محل المستفيد في طلب المبلغ من المسحوب عليه

أجلاء

- **السنن لأمر:** هو تعهد شخص يسمى محرر السنن (مصدر السنن) وعادة يكون المدين (الزيون) بأن يدفع مبلغاً معيناً لشخص آخر المستفيد في تاريخ محدد
- **الشيك:** هو مبلغ رهن الاشارة يستفيد منه حامل الشيك.

3- المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية:

تمر الأوراق التجارية منذ تحريرها بعدة حالات ولكل حالة تسجيل محاسبي خاص بالسنة للمورد والزيون ابتداءً من تحريرها وتدواها ودفها حيث تعتبر بالنسبة للمستفيد حقاً له ويسجلها في ح/ 413 عملاً أوراق قبض وهو المورد وفي المقابل بالنسبة للمدين الدافع (الزيون) يعتبرها ديناً يسجلها في ح/ 403 موردون أوراق دفع⁴.

أ- تحرير (نشاء) الورقة التجارية:

في عملية الشراء يمكن أن يتفق الزيون مع المورد على التسديد بواسطة ورقة تجارية سواءً كمبيالة أو سنن لأمر سواءً تعلق بالشتبات أو المخزونات وفق القيد التالي:

عند الزيون المشتري

403 أوراق دفع	38

عند المورد

70 مبيعات	413 أوراق قبض

⁴ لحضر علاوي، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي ، الورقة الزرقاء، الجزائر، 2014، ص:256.

4- العمليات على الأوراق التجارية:

أ- حالة تحرير كمبيالة أو سند لأمر وقبولها من طرف المورد

• عند الزبون

403 أوراق دفع	401 مورد
_____	_____

• عند المورد

411 زبائن	413 أوراق قبض
_____	_____

ملاحظة: إذا كان الدين يتعلق بحيازة المثبتات نستعمل ح/ 405 موردو التثبيتات بدل 401 بالنسبة للزبون أما بالنسبة للمورد يبقى القيد كما هو.

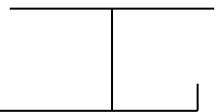
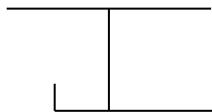
5- تحصيل الورقة التجارية: عند تاريخ استحقاق الورقة التجارية يقوم حامليها تحصيلها إما مباشرة من طرف المدين وهذا لا يكون فيه أي مصاريف للتحصيل أو يكون عن طريق البنك وهذا ما يجري في الغالب حيث تمر العملية في هذه الحالة عبر مرحلتين بسبب وجود فارق زمني بين عملية ارسال الورقة للتحصيل وقت دخول النقدية لحساب المؤسسة أو الشخص الدائن وخروجها من حساب المؤسسة أو الشخص المدين لهذا يجب استعمال الحساب الفرعي 5113 أوراق قبض مراسلة للتحصيل ريشما يصلنا اشعار من البنك بدخول المبلغ لحساب المؤسسة لدى البنك وذلك مقابل خدمة التحصيل وتكون خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

أ- التحصيل المباشر:

• عند الزبون

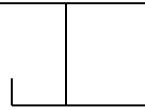
ح/ 53

ح/ 403



• عند المورد

ح/ 413 أوراق قبض

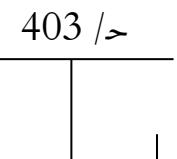
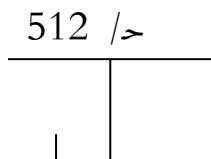


ح/ 53



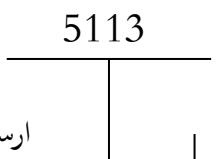
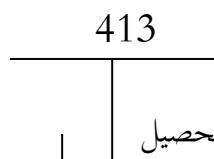
ب- التحصيل الغير المباشر

• عند الزبون



• عند المورد: تعالج العملية عبر قيدين

القيد الاول:



القيد الثاني:

5113 ح/

668 ح/

512

--	--	--	--

تحصيل الورقة مع تحمل مصاريف التحصيل

6- خصم الورقة التجارية:

قد يقوم سحب الورقة التجارية بخصم الورقة وذلك عن طريق ارسالها إلى البنك لتحصيل قبل حلول أجلها ويقبل البنك عملية الخصم عن طريق احتساب فوائد خصم على أساس المدة الباقيه للاحصيل الورقة التجارية بالإضافة لمصاريف التحصيل تعتبر فوائد الخصم من الأعباء المالية تسجل في ح/ 661 أعباء الفوائد وفق القيد التالي:

- عند الربون:

512	403

في تاريخ استحقاقها

- عند المورد: تعالج العملية عبر مرحلتين كالتالي

المرحلة الاولى عند ارسال ورقة للخصم: نجعل القيد التالي

413 أوراق قبض

أوراق مرسلة للخصم

5114

--	--	--	--

المرحلة الثانية في تاريخ الخصم نجعل

5114 أوراق TVA 4456 ح/ 668 مصاريف 661 الفوائد البنكية

512 البنك

--	--	--	--	--

$$Ec = V \times T \times \frac{n}{360}$$

القيمة المحصل عليها من عند البنك = القيمة الأصلية - TVA - العمولة (المصاريف) - الفوائد

7 - عملية تظهير الورقة

يقصد بتباهير الورقة تحويل ملكيتها من مالكها الأصلي المستفيد الأول إلى مالك جديد وذلك عندما يقوم المستفيد الأول من الورقة بتسديد دين عليه بالورقة التي بحوزته (أوراق قبض) لا يحدث أي أثر محاسبي لدى المدين الأول (المسحوب عليه أو محرر الورقة) بينما يكون التسجيل المحاسبي لدى المؤسسة المظهرة للورقة (المدينة) في هذه الحالة والمؤسسة المظهر لها أي الدائنة أو المستفيد التالي وفق القيوم التالية:

أ- تظهير الورقة:

• عند المؤسسة المظهرة:

أوراق قبض مظهرة	413	مورد	401

• عند المؤسسة المظهر لها

أوراق قبض مظهرة	411	زيائن	413

ب- في حالة الشراء والبيع وبأوراق مظهرة

• عند الزبون (المشتري):

أوراق قبض مظهرة	413	4456	380

38	30

• عند المورد (البائع):

4457	70	413
		أوراق قبض مظهرة

30	60

8- تمديد أجل استحقاق الورقة التجارية:

قد يتطلب المسحوب عليه الغاء الورقة التجارية القديمة واستبدالها بورقة تجارية جديدة أو ما يعرف بعملية التكافؤ نتيجة لعدم قدرة المسحوب عليه بالوفاء في تاريخ استحقاق الورقة وذلك مقابل فائدة تحسب على أساس مدة التأجيل (الفرق بين تاريخ الاستحقاق الورقة القديمة وتاريخ استحقاق الورقة الجديدة). هنا نميز بين حالتين محاسبياً:

الحالة الأولى: عدم تغيير المبلغ: هناك يؤدي هذا التحديد لأي تسجيل لدى الطرفين هي حالة نادرة

الحالة الثانية: حالة تغيير المبلغ: يعني إلغاء الورقة الأولى وتعويضها بورقة جديدة يتحمل فيها المسحوب عليه أو المحرر فائدة التأخير ومصاريف التجديد وتصبح قيمة الورقة الجديدة كما يلي:

$$\text{قيمة الورقة الجديدة} = \text{قيمة الورقة القديمة} + \text{فوائد التأخير}$$

كما يتحمل المسحوب عليه كل المصاريف وهي مصاريف الخدمات المصرفية + الطوابع وفق القيد التالي:

• عند المورد:

413	أوراق قبض	411
		الزيائن

إلغاء الورقة الأولى

763 مداخيل الحقوق	41 زائن	413 أوراق قبض
الورقة الجديدة		

• عند الزبون:

401 زائن	403 أوراق دفع
إلغاء الورقة الأولى	

TVA 4456	642 طوابع جبائية	601 مصاريف الفوائد	627 خدمات مصرافية	401
الورقة الثانية الجديدة				

403 أوراق قبض	53 الصندوق

9 - حالة عدم دفع الروقة

قد يرفض المسحوب عليه دفع الورقة التجارية أو الوفاء بقيمتها في هذه الحالة أو جب المشرع على حامل الورقة ضماناً لحقوقه باتخاذ جملة من الإجراءات ضمن مواعيد محددة تتلخص في إثبات عدم الوفاء بورقة رسمية تسمى احتجاج عدم الدفع ومن خلال عدم الدفع نلخص محاسبياً عدة حالات

الحالة الأولى: الورقة التجارية لدى الساحب المستفيد:

عندما يقوم الساحب الورقة التجارية إلى المسحوب عليه في تاريخ استحقاقها فإذا رفض هذا الأخير فإن الساحب يحرر عليه موجب الامتناع عند الدفع ويلغي الورقة من حساباته ويحمله مصاريف الدفع تسجل بالنسبة للمسحوب عليه في ح/ 668 أعباء مالية أخرى وفقاً للعقود التالية هي:

• عند المورد:

411 زائن	أوراق قبض 413
الكمبيالة الاولى الموقعة	
413 أوراق قبض	53 الصندوق

إلغاء الكمبيالة الموقعة (يسدد المورد المصارييف ولكن حملها على الزبون)

• عند الزبون:

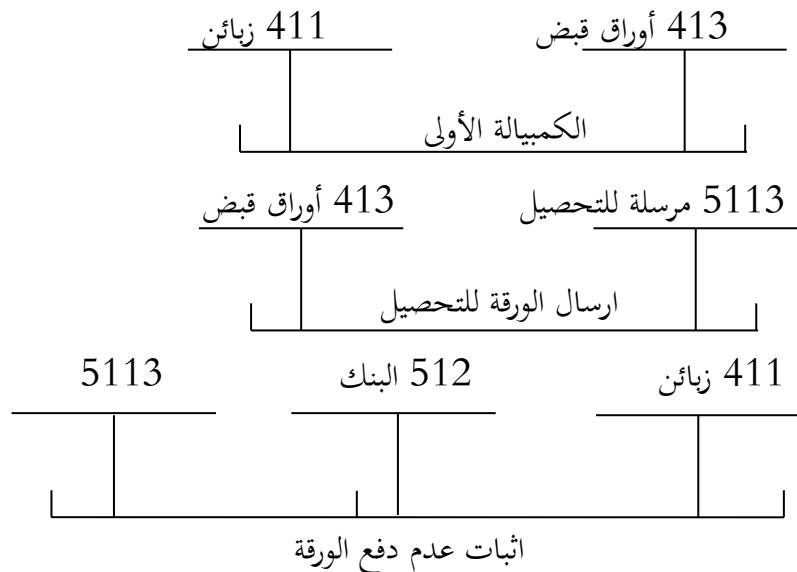
405 أو 403	404 أو 401	668 أعباء مالية	405 أو 403
الكمبيالة الموقعة			

اثبات عدم دفع الكمبيالة

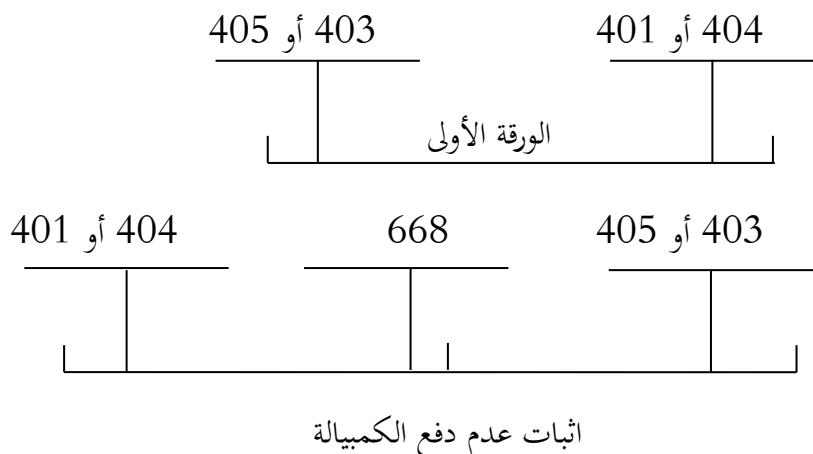
الحالة الثانية: حالة الورقة التجارية مرسلة للبنك لتحصيل قيمتها من المسحوب عليه:

عندما يقوم البنك الساحب الورقة التجارية إلى المسحوب عليه في تاريخ استحقاقها لتحصيل قيمتها فإذا رفض هذا الأخير فإن البنك يحرر عليه الامتناع عن الدفع ويحمل الساحب مصاريف عدم الدفع حيث يحملها ضده هذا الأخير بدوره إلى المسحوب عليه وفق القيود التالية:

• عند المورد:



• عند الزبون:



الحالة الثالثة: حالة الورقة التجارية موضوعة لدى البنك

في هذه الحالة البنك هو الذي يقوم بتحرير احتياج عدم الدفع على المسحوب عليه ويحمل المصروف عدم الدفع على المسحوب عليه مباشرة وذلك وفق القيد التالية:

ملاحظة: القيود سجلناها سابقاً ما عدا الأخير للتوضيح فقط

• عند المورد (الصاحب): تعالج العملية عبر أربع قيود كالتالي:

411 زبائن	413 أوراق قبض
تاریخ توقيع الكمبيالة	تاریخ التوقيع

413	5114 أوراق مرسلة للتحصيل
ارسال الكمبيالة للخصم	تاریخ الارسال إلى البنك

5114	661	512
خصم الكمبيالة	خصم الورقة بتاريخ الخصم	

512	411
اثبات عدم دفع الكمبيالة	عدم الدفع

• عند الزبون المسحوب عليه:

405 أو 403	401 أو 404
تاریخ توقيع الكمبيالة	

404 أو 401	668	403 أو 405

تاریخ عدم الدفع

مثال تطبيقي:

بتاريخ 2012/04/02 سجلت مؤسسة تجارية متخصصة في بيع أجهزة الإعلام الآلي على زبائنهما 3 كمبيالات:

الكمبيالة 1: بـمبلغ 4000 دج تستحق بتاريخ 2012/04/30

الكمبيالة 2: بـمبلغ 5000 دج يستحق بتاريخ 2012/05/31

الكمبيالة 3: بـمبلغ 8000 دج تستحق بتاريخ 2012/06/30

علماً أن:

- بتاريخ 2012/04/30 أرسلت المؤسسة إلى زبائنهما الكمبيالة الأولى لسدادها فرفض هذا الأخير وعليه

قامت المؤسسة بالإجراءات المنصوص عليها قانوناً وحملت الزيون بـمبلغ 300 دج كانت قد سددتها وفق

الإجراءات نقداً

- بتاريخ 2012/05/25 أرسلت المؤسسة لبنكها الكمبيالة الثانية لتحصيلها من المسحوب عليه وعند

تاريخ استحقاقها ورد إشعار من البنك يفيد بعدم تحصيل الكمبيالة بسبب رفض المسحوب عليه حيث

بلغت مصاريف عدم الدفع 450 دج

- بتاريخ 2012/06/01 أرسلت المؤسسة إلى بنكها الكمبيالة الثالثة لخصمها حيث احتسب البنك

مصاريف الخصم 5% وبتاريخ استحقاقها رفض المسحوب عليه دفع قيمة الكمبيالة إلى البنك فحرر

عليه هذا الأخير مصاريف عدم الدفع بـمبلغ 500 دج عند المورد.

الحل:

		2012/04/02	
4000	أوراق قبض (السنادات الواجب تحصيلها)		413
	الزيائن	411	
	تحرير كمبيالة من الزيون للمورد		
4300		2012/04/30	
			411
300	الصندوق		53
4000	أوراق قبض (سنادات واجب تحصيلها)		413
	إلغاء الكمبيالة		
5000	الزيائن والسنادات الواجب تحصيلها		413
	الزيائن	411	
5000		2012/05/25	
	أوراق مرسلة للتحصيل		5113
5000	أوراق قبض		413
	ارسال الورقة للبنك للتحصيل		
5450		2012/05/31	
			411
450	البنك		512
5000	أوراق مرسلة للتحصيل		5113

أثبات عدم الدفع

2012/04/02

8000	الزيائن والسنادات الواجب تحصيلها	413
8000	الزيائن	411

تحبير الورقة

	2012/06/01		
8000	أوراق مرسلة للتحصيل (خصم)	5114	
8000	أوراق قبض	413	
	ارسال الورقة للتحصيل		
	2012/04/01		
7966.67	البنك	512	
33.33	أعباء الفوائد	661	
8000	أوراق مرسلة للتحصيل	5114	
	خصم الورقة		
	2012/06/30		
8500	الزيائن	411	
8500	البنك	512	

عند الزيتون:

4000	2012/04/02	مورد التثبيتات	404
4000		مورد التثبيتات سندات مطلوب دفعها	405
		تحرير الكمبيالة	
4000	2012/04/30	مورد التثبيتات سندات مطلوب دفعها	405
300		أعباء مالية أخرى	668
4300		مورد التثبيتات	404
		عدم دفع الكمبيالة	
5000	2012/04/02	مورد التثبيتات	404
5000		مورد التثبيتات الواجب دفعها	405
		تحرير الكمبيالة رقم (2)	
5000	2012/05/31	مورد التثبيتات الواجب دفعها	405
450		أعباء مالية أخرى	668
5450		مورد التثبيتات	404
		عدم دفع الكمبيالة	

————— 2012/04/02 ———

8000	موردو التثبيتات	404
8000	موردو التثبيتات الواجب دفها	405
	تحرير الكمبيالة الرقم (3)	
	————— 2012/06/30 ———	
8000	موردو التثبيتات الواجب دفها	405
500	أعباء مالية أخرى	668
8500	موردو التثبيتات	404

المحور الخامس: الضرائب المؤجلة

تحسب قيمة الضريبة على الأرباح في نهاية السنة المالية وذلك بسبب عدم معرفة النتيجة إلا في نهاية الدورة من خلال الميزانية الختامية ولهذا فإن المؤسسة تقوم بدفع الضريبة قبل احتسابها في شكل تسيبيقات تحسب على أساس الأرباح الحقيقة في السنوات السابقة أو تدفع بنسبة 64.5% من رأس مال المؤسسة في حالة مؤسسة جديدة النشأة.

1- تعريف الضريبة المؤجلة:

- عرفت المادة 134-2 من (ق.م.م) الضريبة المؤجلة كالتالي:

الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبي قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابلة للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال السنوات المالية مستقبلية.

- تعرف الضريبة المؤجلة على أنها ضريبة الدورة المالية التي تدفع لمصلحة الضرائب أو تقطع من الضرائب المستحقة للسنة أو السنوات القادمة وذلك بسبب التفاوت الزمني بين تاريخ الدفع وتاريخ حصول هذه الضريبة من جهة ومن جهة أخرى التفاوت في التقييم في أصول الخصم والأعباء والإيرادات بين المؤسسة والمصالح الجبائية أي هناك اختلاف بين الربح المحاسبي والربح الجبائي وهناك تفاوت زمني بين ضريبة الدورة الحالية (ن) وتاريخ دفع الضريبة للدورة (ن) في الدورة (ن + 1)

2- أسباب نشوء الضريبة المؤجلة:

هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهور هذه الضريبة بسبب اختلاف المعالجات المحاسبية وبين المؤسسة ومصلحة الضرائب نذكر من بينها ما يلي:

- الاختلاف في تقدير معدلات الإهلاك
- الاختلاف بالاعتراف بالمؤونات
- ترحيل خسائر الدورة إلى الدورات المستقبلية
- الاختلاف في طريقة المعالجة المحاسبية في عمليات البيع بالتقسيط
- اختلاف الضريبة المقدرة على أساس السنة السابقة مع الضريبة الحقيقة ل السنة الحالية.

3- العلاقة بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية:

النتيجة المحاسبية تتعلق بالأحداث والعمليات التي أنشئت المؤسسة من أجلها هي الحصول على ايرادات وتحمل مجموعة من الأعباء علماً أن هذه الأحداث تتعلق بالعمليات العادلة والعمليات الغير عادلة في إطار ما تملية الظروف الاقتصادية وعند اجراء بعض التعديلات الازمة الذي نص عليه القانون الجبائي الساري المفعول حسب المادة 140 من قانون الضرائب في الفقرة (1) و (2) تصبح لدينا نتيجة محاسبية وذلك بهدف تطبيق بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية ومنه نستطيع تلخيص هذا التعديل في العلاقة التالية:

النتيجة الجبائية = نتيجة محاسبية + الأعباء الواجب دفعها (حسب القانون الجبائي أي قد طرحتها المؤسسة) – التخفيضات (القانون الجبائي لا يفرض ضريبة على بعض المبالغ تدخل في تحديد الربح المحاسبي) – الخسائر للدورات السابقة.⁵

النتيجة المحاسبية	النتيجة الجبائية
ايرادات (7)	ايرادات (خاضعة للضريبة)
-	-
مصاريف (6)	أعباء قابلة للخصم
=	=
نتيجة محا	نتيجة جبائية
—————	—————
.140	5 عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، للطبعة الثانية، الجزائر، 2014، ص:

أعباء قابلة للخصم +

(-) ايرادات معفاة

4- المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة

- تحديد الضريبة المقدرة للسنة الحالية على أساس ربح الربح السابقة وتسجيل محاسبيا في تاريخ أقصاه 02/02/2020 وفق القيد التالي: (ربح السنة السابقة في معدل الضريبة)

695 ضرائب على الأرباح 444 ديون ضريبية للدولة

٤- حساب واثبات التسبيقات الضريبية للدورة

التسقيف الضريبي = ضريبة السنة السابقة × 30%

وتسجل وفق القيد التالي:

٤٤٤ ضريبة للدولة / ٥٣ أو ٥١٢

يسجل هذا القيد 3 مرات لكل تسبيق

التسييق الأول ما بين 02/02/20 و 03/20 للدورة الحالية ←

التسيق الثاني ما بين 05/20 ← 06/20 للدورة الحالية

- حساب الفرق الجبائي الضريبية المؤجلة في 31/12/ن غير بين حالتين:

الحالة الأولى: دين ضريبي للسنة $n+1$ أو ما يسمى **ضريبة مؤجلة الخصوم**: تكون هذه الحالة عندما تكون الضريبة الحقيقية (الجبائية للدورة n) أكبر من الضريبة المقدرة على أساس السنة الماضية والمدفوعة عبر 3 تسببيقات ويحسب الفرق كالتالي:

ضريبة مؤجلة الخصوم = ضريبة الدورة n الحقيقية الجبائية - التسبيق المسدد $\times (3)$ موجب وتقيد في 12/31/ن وفق القيد التالي:

<u>134 دين ضرائب مؤجلة الخصوم</u>	<u>693 فرض ضرائب مؤجلة الخصوم</u>
تسجيل دين ضريبي	

في تاريخ 30/04/ن+1 تسدد المؤسسة الدين الضريبي وفق القيد التالي:

<u>512 أو 53 دين ضريبي مؤجل الخصوم</u>	<u>134 دين ضريبي مؤجل الخصوم</u>
ترصيد دين ضريبي خصوم	

الحالة الثانية: حق ضريبي وهو حق للمؤسسة على مصلحة الضرائب لا يسترجع ويعتبر تسبيق للضرائب يقتطع من الدورة اللاحقة وتنتج عندما تكون النتيجة المحاسبية أكبر من النتيجة الجبائية أي المؤسسة سددت ضرائب أكبر من الضريبة المستحقة على الدورة

ضريبة مؤجلة أصول = الضريبة الجبائية للدورة (ن) - التسبيق المسدد $\times (3)$ سالب

التسجيل المحاسبي: نفس القيد السابقة باستثناء فيد 31/12/ن نعكس القيد

<u>ح/ فرض ضرائب مؤجلة أصول</u>	<u>ح/ 133 ضرائب مؤجلة أصول</u>

مثال: مؤسسة تجارية يقدر الربح الحقيقي في نهاية الدورة لسنة 2013 بـ 480000 دج بافتراض حققت المؤسسة نتائج لسنٰي 2014 و 2015 بـ 600.000 دج

2014 → 600.000 دج
 2015 → 420.000 دج

المطلوب: المعالجة المحاسبية لتسديد الضرائب وتسوية الضرائب المؤجلة

		الحل:
رأب	120.000	2014/02/20 ضرائب على الأرباح دولة
ندوق	36000	التصريح بالضرائب لسنة 2014 2014/03/20 دولة - ضرائب
36000		تسبيق ضريبي أول 30% 2014/11/20 دولة - ضرائب الصندوق
36000		تسبيق ضريبي الثاني 2014/11/20 دولة - ضرائب
36000		

ندوق	الص	53	
		36000	
	تسبيق ضريبي الثالث		
	2014/12/31		
42000	فرض ضرائب مؤجلة الخصوم	693	
42000	ضرائب مؤجلة الخصوم	134	
	تسوية الفارق ضرائب مؤجلة الخصوم		
	2015/02/20		
162000	ضرائب على الأرباح	695	
رائب	دولا - ض	444	
	تصريح بالضرائب المستحقة		
	" "		
42000	ضرائب مؤجلة الخصوم	134	
42000	فرض ضرائب مؤجلة الخصوم	693	
	ترصيد الضرائب مؤجلة الخصوم		

ندوق	الص	53	
48600	2015/03/20	دولا ضرائب	444
	تسديد التسبيق الأول لسنة 2015		
	2015/06/20		
48600		ضرائب - دولا	444
48600	الصندوق		53

تسديد القسط الثاني

2015/11/20

48600 ضرائب - دولة 444

48600 الصندوق 53

تسديد التسبيق الثالث

2015/12/31

40800 ضرائب مؤجلة الأصول 133

40800 فرض ضرائب مؤجلة أصول 692